واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها –الفرص والآفاق -

-دراسة تحليلية للفترة 2015-2019 -بالإشارة إلى حالة الجزائر

The reality of Arab foreign trade and its competitiveness - pportunities and prospects - Analytical study for the period 2015-2019 with reference to the case of Algeria

حمشة عبد الحميد [1]*

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر **hamchaabdelhamid5@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2022/08/22 تاريخ القبول: 2022/10/22 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على فرص التبادل التجاري العربي وافاق تطويره لتنمية التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، وقد توصلت الدراسة الى ان حجم التجارة العربية البينية وتنافسية الصادرات في تطور ملحوظ رغم تباينها بين الدول ،كما ان نسبتها وتأثيرها في التجارة الدولية ضعيف ومحدود ، ولكنها تفتح افاق وفرص تصديرية واعدة في الاسواق العربية يجب استغلالها، وخاصة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية البينية؛ الدول العربية؛ الجزائر التنافسية؛ منطقة التجارة الحرة العربية.

تصنيف JEL: L90, L91

Abstract:

This study aims to identify the opportunities of Arab trade exchange and its development prospects for the development of intra-Arab trade in light of the Arab Free Trade Zone. It is limited, but it opens up promising export prospects and opportunities in Arab markets that must be exploited, especially Algeria.

Keywords: Intraregional foreign trade*;* Arab countries*;* Algeria*;* competitiveness*;* Arab free trade zone.

Jel Classification Codes: L90, L91.

***المؤلف المرسل**

1. مقدّمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل ظروف الانفتاح والتكتلات، وتعد التجارة الخارجية من اهم الدعائم لتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في الصادرات والتحكم في الواردات وتحسين مستوى الميزان التجاري واحلال الواردات وجلب العملة الصعبة، وتمثل الجزائر احد الدول العربية التي تعمل على هذا الاتجاه بتحسين اداء التجارة الخارجية البينية مع الدول العربية خصوصا بعد انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية، وسعيا منها على تحسين الاداء عملت على ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية والثنائية واصلاحات على مستوى السياسات التجارية واتخاذ اجراءات مدعمة ومحفزة للتجارة من اجل فتح افاق واعدة وفرص التبادل التجاري البيني والرفع من تنافسية صادراتها خاصة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية. وبالتالي الاشكالية التي تطرح هي:

ما هو واقع اداء التجارة العربية البينية وتنافسيتها وفرص وافاق تنميتها في ظل منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة 2015-2019 ،و للاجابة على اشكالية البحث ننطلق من فرضية ان:

-اداء التجارة الخارجية العربية والجزائر ملحوظ ومحدود في ظل منطقة التجارة الحرة العربية و مساهمتها في التجارة الدولية ضعيفة، الى انها قد تفتح فرص وافاق واعدة في المستقبل.

ومن اجل التأكد من صحة هذه الفرضية نعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في تحليل البيانات والجداول.

1.1.اهداف البحث:

-تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الوضع الراهن على اداء التجارة الخارجية العربية البينية في مجال الصادرات والواردات خلال هذه الفترة ، بالاشارة الى حالة الجزائر.

-ابراز اهمية واهداف التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية والكشف عن اهم التحديات التي تواجهها واهم فرص وافاق تنميتها.

2.1.اهمية البحث: تكتسي الدراسة اهمية لكونها تدرس موضوع يهم الاقتصاد العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص وهو موضوع متجدد يهم الساحة الاقتصادية الحالية والمستقبلية ويساهم في اثارته الاكاديميون والمؤسسات المالية والتجارية بشكل دوري ،وكذا موضوع يشغل بال متخذي القرار العرب لكونه يمثل احد المحاور المهمة في تفعيل التكامل التجاري العربي وجعله البديل الامثل في التجارة الدولية.

2. واقع التجارة الخارجية العربية: في هذا المبحث سوف نتطرق الى اهمية التجارة الخارجية بصفة عامة ثم الى تطور اداء التجارة الخارجية العربية الاجمالية والبينية في جانب الصادرات والواردات،

اضافة الى اتجاه التجارة الخارجية العربية والتركيب السلعي لها خلال الفترة المدروسة بالاضافة الى مؤشر التنافسية للصادرات العربية.

2-1: اهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع من المجتمعات سواء كان المجتمع متقدما او ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة وتساعد كذلك على زيادة ربحية المؤسسات عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص المواد الانتاجية بشكل عام.

وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وماله من اثار على الميزان التجاري. (سعيدالنجار، 2002، ص52).

تأتي اهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اصبح تأثيرها يطغى على غيرها من اشكال العلاقات الدولية فضلا عن الدور الهام التي تقوم به في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اي اقتصاد من الاقتصاديات، حيث يعد ونشاط التجارة الخارجية وكانه محصلة لمختلف الانشطة الاقتصادية فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية.

وتمثل التجارة قاطرة الانتاج وهي السبيل الى النمو الاقتصادي والاجتماعي وقد زادت اهمية التجارة كمحرك اقتصادي وزاد من هذه الاهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات ويمكن ابراز اهمية التجارة الخارجية فيما يلي (عارف العساف و حسين الوادي، 2010، ص2016):

-ان اول المكاسب الاقتصادية للدول هو تبادل السلع لما له من فائدة اقتصادية، فالدول الصناعية مثلا تقوم بتصدير منتجات مصنعة بأثمان عالية مقابل استيراد مواد اولية بأسعار متدنية ومنها المواد الزراعية ويترتب على التبادل التجاري بين الدول ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة يتعذر انتاجها محليا.

-تعمل التجارة على اعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية، كما تساهم في انتقال رؤوس الاموال بين الدول واتساع حركة النقل بمختلف اشكاله، اضافة الى انتشار الخدمات التجارية.

وقد قدمت التجارة اسهاما بالغا في التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن المتوقع ان تقدم اسهاما اكبر في التنمية الاقتصادي مستقبلا، بتوفير الوسائل المادية من سلع راسمالية والات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية، ومن منافع التجارة ايضا نشر

التكنولوجيا، ونقل الافكار والمهارات، كما انها وسيلة لنقل رؤوس الاموال وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار، وبفضل التجارة الدولية يصبح اي مورد لأي دولة ذا نفع كبير اذا احسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي لتصدره فيما بعد الى باقي دول العالم. (موسى واخرون، 2001، ص13-16).

2-2: تطور التجارة الخارجية العربية:

نقصد بالتجارة الخارجية هو دراسة حجم الصادرات والواردات العربية ووزنها مقارنة بالصادرات العالمية وعليه سنتطرق الى تطور اداء التجارة العربية خلال الفترة من 2015-2019 والتركيب السلعي للصادرات العربية واتجاه التجارة الخارجية وذلك كما يلي:

جدول 01: اداء التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من 2015-2019 :

الوحدة: مليار دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	864.9	781.7	901.3	1081.5	1009.6
الواردات	819.9	763	790.5	816.7	838.4
الميزان التجاري	45	18.7	110.7	264.8	171.2
الصادرات العالمية	16553.5	1604.1	17735	19465.4	18885.9
الواردات العالمية	16713.3	16188.8	17964.8	19800.5	19226.1
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.2	4.9	5.1	5.6	5.3
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.9	4.7	4.4	4.1	4.4

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، صندوق النقد العربي2020، اتجاهات التجارة الخارجية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع حجم التجارة الخارجية للدول العربية الى 1764 مليار دولار سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 بلغت 1580 مليار دولار محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6 %، وهذا راجع الى تحرير التبادل التجاري للسلع الزرعية والصناعية العربية المنشا معفاة من كل الرسوم الجمركية والضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية .

ومن واقع تحليل المتواصل لأداء تجارة السلع في الدول العربية التي تمثل نحو 4.9 %من مجمل التجارة العالمية و 11 %من مجمل تجارة الدول النامية لعام 2019 يمكننا استخلاص مايلي:

-لازالت المواد الاولية بأنواعها تمثل الحصة الاكبر من صادرات الدول العربية السلعية بنسبة تتجاوز 74 %على اقل تقدير خلال عام 2019، كما يمثل النفط نحو 60 %من هذا الاجمالي ، وفي نفس السياق يبرز مؤشر تنوع الصادرات التباين الكبير فيما بين دول المنطقة، حيث يشير الى ارتفاع درجة التنوع في دول المشرق العربي وبعض دول المغرب العربي ، مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصا المصدرة للنفط، في المقابل كالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الاهم من واردات الدول العربية السلعية من الخارج بنسبة 66 %عام 2019 . (الاونكتاد، ديسمبر 2020)

وكذا على صعيد اداء التجارة الخارجية للدول العربية لسنة 2019 فقد تباينت الدول العربية من حيث اداء الصادرات، حيث انقسمت بين الارتفاع والانخفاض، ولكن الملاحظ هو ان معظم الدول العربية غير النفطية هي التي حققت نموا في صادراتها كموريطانيا اكبر نسبة 44.2 %بسبب ارتفاع صادرات الارز والاسماك والمعادن ولبنان 27%، جزر القمر 23.8%، جيبوتي 17.2%، السودان 14%، اليمن 8.8% ، الصومال 6.1%، بينما شهدت كل الدول العربية النفطية انخفاض في صادراتها على خلفية انخفاض في صادرات النفط.

كما بلغت خلال عام 2019 التجارة الخارجية العربية ماقيمته 1848 مليار دولار مقارنة ب 1898 مليار دولار سنة 2018 بانخفاض ب 2.7% وذلك نظرا لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية من 1009.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة ب 1082 مليار دولار سنة 2018 بنسبة انخفاض 6.7%.، وتمثل نسبة التجارة الخارجية العربية من اجمالي التجارة العالمية في احسن الاحوال نسبة 5.6 %سنة 2018 في جانب الصادرات ونسبة 4.9% سنة 2015 ولم تتعدى نسبة 4% سنة 2019 في جانب الواردات وهذا يدل على ضعف حجم التجارة العربية على مستوى العالمي رغم انشاء منطقة التجارة الحرة العربية لتطويرها، الا ان الاداء الضعيف للتبادل التجاري والصادرات خصوصا اثر على حجم التجارة الخارجية اجمالا لضعف الانتاج وتنافسية المنتجات العربيةدوليا، مما يحتم علينا بذل المزيد من الجهد لانجاز المشاريع والاستثمارات المشتركة والرفع من العمل المشترك والتبادل التجاري البيني للوصول الى اتحاد اقتصادي عربي (تقرير صندوق النقد العربي، 2020).

***الهيكل السلعي للصادرات العربية:**

وبخصوص تطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال 2019، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الاساسية والالات ومعدات النقل في الصادرات البينية لتبلغ نحو 18.5، 18.3، 10% على التوالي.

وبالتالي مازالت فئة الوقود والمعادن تستاثر بالحصة الاولى في الصادرات الاجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية، الا ان انخفاض اسعار النفط ادى الى نقصها لتبلغ نحو 58.1% من الصادرات السلعية العربية، في ضوء هذا الانخفاض ارتفعت حصة المصنوعات لتصل الى 30.6%، كما احتفظت المواد الكيماوية كاكبر حصة من المصنوعات بنسبة 9.7%، اما صادرات السلع الزراعية فقد بلغت 8%، وهذا يرجع لارتفاع اسعار الغذاء عام 2019،كما ارتفعت حصة الصادرات من السلع غير المصنعة لتصل نسبة 2.8 %لعام 2019.

فيما يتعلق بالواردات حافظت مجموعة المصنوعات على المرتبة الاولى نسبة 65.2%، في حين سجلت الاهمية النسبية للسلع الزراعية ارتفاعا طفيفا محققة 19.4 %من اجمالي الواردات العربية خلال 2019. وبالتالي هذا ما يعني ان واقع التصدير العربي يعتمد بشكل اساسي على مورد واحد فقط قابل للنضوب، وهذا في معظم الدول العربية تقريبا وهو مورد النفط والغاز، وبالتالي فان اسعار هذا الاخير هي التي تتحكم في قيمة الصادرات العربية، وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بمختلف انواعها كالمواد الكيماوية، المعدات والات النقل... الخ والتي تساهم بقيم متواضعة وهذا دليل على ضعف قطاع الصناعات العربية وهذا نتيجة ضعف البحوث في هذا المجال بسبب هجرة الادمغة الى الخارج وكذلك بسبب عدم اتباع سياسة رشيدة تهتم بتطوير قطاع الصناعة وخاصة في جانب المعدات والآلات والمركبات، لتاتي بعد ذلك السلع الزراعية في المرتبة الثالثة ايضا وهي بنسبة ضعيفة جدا بالرغم من الامكانيات المتوفرة للدول العربية الطبيعية، المناخية، البشرية والمالية غير المستغلة برشادة، واخيرا نجد السلع الغير المصنعة. (بخيت، 2018-2017، ص131).

جدول 02:اهم السلع الصادرات العربية 2018-2019: الوحدة : مليار دولار

البيان	2018	الحصة%	2019	الحصة
المواد الغذائية	43.2	4	44	4.3
المواد الخام الزراعية	3.1	0.3	3	0.3
الخامات والمعادن	41.4	3.8	39.2	3.8
الوقود	667.9	61.3	605	59.3
الاحجار الكريمة والذهب	46.3	4.2	58.8	5.8
البضائع المصنعة	277.7	26.5	261.7	25.7
اخرى	10	0.9	8	0.8
الاجمالي	1089.6	100	1019.6	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021، ص15.

لازالت المواد الاولية تمثل الحصة الاكبر من صادرات الدول العربية بحصة تتجاوز 74 %خلال عام 2019، حيث صدرت وقود بقيمة 605 مليار دولار عام 2019، وبنسبة 59.3% من مجمل الصادرات السلعية العربية رغم انها تراجعت مقارنة مع 61.3 %عام 2018 وذلك بنسب هبوط اسعار وعائدات تصدير النفط، في المقابل استقرت صادرات السلع المصنعة عند 25.7 %من مجمل الصادرات، فيما زادت حصة الاحجار والذهب من 4.2% الى 5.8% عام 2019. وشهدت حصة المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا، مع استقرار حصة الخامات والمعادن عند 3.8%.

جدول 03:اهم السلع المستوردة العربية 2018-2019: الوحدة: مليار دولار

البيان	2018	الحصة%	2019	الحصة
المواد الغذائية	115.5	13.7	117.8	13.9
المواد الخام الزراعية	7.6	0.9	7.5	0.9
الخامات والمعادن	27	3.2	27.4	3.2
الوقود	69.1	8.2	64.4	7.6
الاحجار الكريمة والذهب	38.5	4.6	47.1	6
البضائع المصنعة	545.4	64.6	556.8	65.9
اخرى	40.8	4.8	23.9	2.8
الاجمالي	844	100	845	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021، ص15.

من الجدول كالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الاهم من واردات السلع العربية من الخارج لعام 2019، حيث بلغت قيمتها 556.8 مليار دولار بحصة بلغت 65.9 %مقارنة مع واردات مصنعة بقيمة 545.4 مليار دولار بحصة 64.6 %عام 2018، فيما بلغت حصة المواد الغذائية 13.9،% ثم الوقود بحصة 7.6%، ثم الاحجار والذهب 5.6%، ثم الخامات والمعادن 3.2%،ثم المواد الزراعية 0.9%، وشهدت كل الحصص ارتفاعا او استقرارا خلال 2019 مقارنة بعام 2018، فيما عدا الوقود الذي تراجعت حصته نتيجة انخفاض قيمة وارداته.

***اتجاه التجارة:** استمر التركز الجغرافي خلال عام 2019 على صعيد الدول العربية الرئيسة في مجال التجارة السلعية ، حيث تساهم 10 دول عربية بأكثر من 94% من صادرات المنطقة في مقابل

استحواذ 10 دول على 87 %من مجمل الواردات ، بل ان نصف الصادرات والواردات تقريبا تساهم بهما دولتان فقط ، كما تستحوذ قائمة 10 دول مصدرة الى المنطقة على 56% من مجمل واردات الدول العربية، فيما تستحوذ اهم دول مستوردة من المنطقة على 58% من صادرات الدول العربية .

وبالتالي خلال عام 2019 فقد اظهرت البيانات تغير محدود في حصص الشركاء التجاريين، حيث احتلت الصادرات البينية العربية 11.1 %من اجمالي الصادرات العربية، حيث رغم التوترات التجارية العالمية بين اكبر اقتصاديين في العالم، وكذلك التراجع في اسعار النفط، الا انه لم يحدث تغير كبير في اتجاهات التجارة، فقد شهد سنة 2019 تغير كبير في الهيكل الجغرافي ، فمازالت دول اسيا تستحوذ على 56.3% سنة 2019، سجلت الصين اكبر حصة ب 13.6% لكونها هي المستورد الاكبر لمادة النفط يليها الهند 10.2%، اليابان 8.3%، حيث ارتفع نصيب الاتحاد الاوربي ليبلغ 16%، و.م.ا 5.8%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مارس2021، ص15-19)

كمااستحوذت قائمة 10 دول مستوردة من المنطقة على نحو 57.7% من مجمل صادرات الدول العربية بقيمة 587.9 مليار دولار وقد حلت الصين في المقدمة ب 137.9 مليار دولار بنسبة 13.5 %من الاجمالي، مع استحواذ النفط على الحصة الاهم من صادرات المنطقة الى تلك الدول. (الاونكتاد، ديسمبر 2020)

2-3-واقع التجارة العربية البينية وتنافسيتها:

عملت الدول العربية من اجل تطوير التبادل التجاري بينها لتعظيم المكاسب التجارية الانظمام الى منطقة التجارة الحرة العربية من خلال ازالة العراقيل الادارية والجمركية لتوسيع حجم التجارة وتنويع الاسواق المتعامل معها في اطار الاتفاقية، وعليه سوف نتطرق الى تطور التجارة العربية البينية في مجال الصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي كما يلي:

-جدول 04:مساهمة التجارة العربية البينية (في ظل منطقة التجارة الحرة العربية)في التجارة الاجمالية: **الوحدة: مليون دولار بالأعمدة**

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة الصادرات البينية (مليار دولار)	105.513	93.776	105.660	109.270	108.560
المساهمة في اجمالي الصادرات	12.2	12	11.8	10.1	10.8
الواردات البينية	106949	99034	102844	112876	111823
المساهمة في اجمالي الواردات	13	13	13	13.8	13.3

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

من خلال الجدول التجارة العربية البينية محدودة يرجع ذلك الى بعض التحديات التي مازالت تعيق التجارة والتبادل التجاري في المنطقة التجارية الحرة ،من بينها الاجراءات الادارية كتوحيد الاجراءات الجمركية او بلد المنشأ وعملية التصنيع والانتاج، ومنها ما هو قانوني وتشريعي ومن ثم يجب التغلب تلك العقبات خاصة وان هناك فرص كبيرة لنمو التجارة البينية العربية، حيث تشير البيانات الى ارتفاع صادرات الدول العربية البينية عام 2017 لتبلغ نحو 109.3 مليار دولار مقابل 99.4 مليار دولار عام 2016. وذلك في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية بشكل جزئي وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات العربية مما اثر على ارتفاع حجم التجارة العربية البينية في هذه الفترة.

فيما يتعلق اهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية تتمثل في المعادن ومنتجاتها والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والاجهزة الالكترونية ومنتجات الصناعات الكيماوية والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية. (الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.)

على صعيد اداء التجارة السلعية العربية البينية استفاد اداؤها خلال 2019 بالتحسن الذي شهدته احوال الداخلية في بعض الدول العربية واثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية ، فيما اثر التراجع الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط سلبا على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019 التي سجلت تراجعا طفيفا بنسبة 0.5 % لتبلغ حوالي 112 مليار دولار عام 2019. في جانب الواردات والتي تمثل نسبة 13.3 %من اجمالي الواردات الاجمالية ، وكذا سجلت تراجعا في جانب الصادرات اين بلغت حوالي 109 مليار دولار سنة 2019 والتي تمثل نسبة في احسن الاحوال 11-12 %من اجمالي الصادرات العربية وهذا يدل على ضعف اداء التجارة العربية البينية رغم الامكانيات المتوفرة والانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية.

وفي هذا الصدد تعتبر مصر، الاردن، السودان، لبنان اكثر الدول العربية تكاملا مع التجارة البينية العربية لتصل 33.3%، بينما سجلت الصادرات البينية لكل من الامارات وتونس والجزائر والعراق، قطر، ليبيا، المغرب، موريطانيا نسب مساهمة منخفضة في اجمالي الصادرات كمحصلة لذلك فإنها تعتبر اقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.

بعد سنة 2015 سجلت التجارة البينية في دول المغرب العربي ارتفاعا في قيمتها ولو بنسب قليلة وهو ما يعني ان حجم التبادل التجاري البيني المغاربي ضعيف ومحدود جدا مقارنة بمعدلاتها مع العالم الخارجي، كما تمثل الدول الخليجية اكثر من نصف التجارة العربية البينية لعام 2019.

ويرجع سبب انخفاض التجارة البينية العربية ربما الى ان جميع الاقطار العربية تبنت سياسة تطوير بدائل المستوردات واتخذت مجموعة السياسات الحمائية، وثانيا ان الانتاج موجه بالأساس الى الطلب المحلي على حساب التصدير (بن علي فاطمة، 2013، ص23).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية:

بخصوص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام خلال 2019 حوالي 15.8 %من اجمالي الصادرات العربية البينية مقارنة مع حصة قدرها 17.2 %خلال 2018، اما بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر ثم مجموعة السلع الزراعية. (نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019، تقرير صندوق النقد العربي،ص8-9.)

كما شهد عام 2019 زيادة حصة كل من المصنوعات والسلع الزراعية في اجمالي الصادرات البينية للدول العربية، بينما تراجع نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الاخرى في اجمالي الصادرات البينية للدول العربية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة المصنوعات في اجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.9 %عام 2019 مقابل حصة قدرها 58.3 %سنة 2018، كما سجلت نصيب السلع الزراعية في اجمالي الصادرات البينية ارتفاعا من مستوى 19.7 %ليصل الى حوالي 20.1 %خلال 2019 هذا ونتيجة لتراجع الذي حققته الاسعار العالمية للنفط سنة 2019.

ما يمكن تسجيله من خلال تحليل الجداول السابقة هو:

- تشكل الصادرات والواردات العربية البينية نسبة متواضعة تنحصر بين 11-12 % مقارنة بصادرات وواردات الوطن العربي من والى العالم الخارج بشكل عام مما يعني ان التجارة العربية مع العالم هي اكثر ارتباطا واهمية منها بين الاقطار العربية ذاتها.

- على مستوى المجموعات الاقتصادية يتميز الاتحاد الاوربي باهمية كبيرة عن المجموعات الاخرى حيث يحتل المرتبة الاولى بين الشركاء التجاريين سواء على مستوى الصادرات والواردات ثم الصين، مما يعني ان هناك ارتباط قوي للعلاقات التجارية العربية والاتحاد الاوربي مع تسجيل لتطور العلاقة التجارية مع الصين وهي في تنافس مع الاتحاد الاوربي .

من خلال ماسبق يتبين ان ارتفاع اهمية التجارة الخارجية من خلال مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى اجمالي التجارة العالمية تدل على ضعف تطور الاقتصاديات العربية،وليس كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة لكونها قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من انتاجها لاغراض التصدير (وصاف، 2013-2014، ص168-170).

***تنافسية الصادرات السلعية العربية:**

تلعب التجارة الخارجية دورا محوري في التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم، وتزداد هذه الاهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال سنة 2019 يجد انها حققت نموا اعلى مما حققه الناتج المحلي الاجمالي مما رفع من اهميتها النسبية للناتج المحلي الاجمالي الى ان بلغت نحو 71 %من الناتج المحلي الاجمالي عام 2019، لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية خاصة الغير النفطية منها اصبح من الامور التي تاتي على راس اولويات صانعي القرار وتزداد اهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي، والتشغيل وتوفير النقد الاجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، ويعد احد اهم المحاور لتنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية.

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2018 الى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركز او مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركز للدول العربية مجمعة 0.397 مقارنة بقيمة في الدول النامية 0.090 وقيمته بالنسبة للدول العالم 0.069، ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية الى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن، اذ بلغت قيمته مؤشر التركز في الدول العربية 0.464 في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483 حتى وصلت 0.355 في عام 2015، ثم ارتفعت 0.373 عام 2018.

على الرغم من توسع حجم الاسواق العربية نتيجة زيادة عدد السكان ونمو الطلب مما ادى الى زيادة مضطردة في حجم الواردات، الا ان الصادرات العربية الغير النفطية نحو الاسواق الدولية لم تشهد نموا يواكب هذا النمو السريع للطلب في الاسواق العربية، ففي حين نمت الصادرات العربية بشكل متعثر وبطيئ فقد قفزت واردات الدول العربية بشكل مضطرد من الاسواق الاجنبية وخصوصا الاوربية والاسيوية.

بالنسبة لمؤشر التنوع فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.710 في عام 2018، بينما بلغ المؤشر لدول العالم، الا ان تطور قيمته المؤشر في الدول العربية تشير الى تحسن نسبي في ادائها مقارنة بقيمته في عام 2012 التي كانت 0.700 ثم اصبحت قيمته 0.710 في عام 2018.

تلي الامارات من حيث الاداء في مؤشر التنوع كل من تونس، مصر ، لبنان، المغرب، جيبوتي والاردن على التوالي، يلاحظ ان تلك الدول باستثناء الامارات تعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هياكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة النفط في صادراتها نسبة محدودة، اما بالنسبة لمؤشر التركز فقد حققت العراق ايضا اعلى درجة من التركز، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.948

في عام 2018 يليها كل من ليبيا، السعودية، الكويت، الجزائر، قطر، حيث تعتمد تلك الدول على تصدير النفط كسلعة رئيسية، وقد حققت لبنان افضل قيمة لمؤشر التركز في عام 2018 بلغت 0.122، تليها تونس 0.137، مصر 0.152، الاردن 0.170، المغرب 0.173، فلسطين 0.180، جيبوتي 0.185. (الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص167.)

وحسب التقرير الصادر عن الانكتاد لعام 2019 المتضمن مؤشر تنوع الصادرات في دول العالم يبرز التباين الكبير فيما بين الدول العربية في هذا المجال، حيث يشير الى ارتفاع درجة التنوع في تونس والمغرب ومصر ودول المشرق مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصا المصدرة للنفط.

من المؤشرات السابقة تم رصد الاتجاهات والتغيرات في الاداء وهي عديدة تكشف وجود دوافع مهمة لضرورة مواصلة التحرك على مستوى الدول وعلى مستوى الاقليمي لتنويع صادرات الدول العربية وتخفيف تركزها القطاعي بالاعتماد الواضح على المواد الاولية ولاسيما النفط، واعتمادها وتركزها على عدد محدود من الاسواق لتقليل مخاطر التعرض للصدمات الاقتصادية نتيجة التغيرات الحادة في مستويات الطلب والاسعار لسلع او اسواق معينة.

***تنافسية الصادرات الجزائرية:**

تكمن اهمية الصادرات في الدور الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي والتشغيل وتوفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات مما يسهم من خفض الدين الاجنبي، كما يعد الارتقاء بالتنافسية احد اهم الاليات لتنمية الصادرات

جدول 05: مؤشر التنوع والتركز الخاص بالصادرات:

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
2015	91	0.783	0.485
2016	93	0.816	0.489
2017	108	0.789	0.480
2018	113	0.813	0.486

المصدر: صندوق النقد العربي 2019

من خلال الجدول نلاحظ ان مؤشر التنافسية يشير الى ضعف تنافسية صادرات الجزائر سواء من حيث مؤشر التنوع او مؤشر التركيز، حيث بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.813 عام 2018 وهي قيمة تقترب من 1 مما يعني ان درجة تنوع الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا، كما يشير تتبع هذا المؤشر خلال الفترة من 2015-2019 الى عدم وجود اتجاه نحو التحسن وبالنسبة لمؤشر التركيز فنلاحظ استقرار

قيمته خلال الفترة وهذا يدل على تحسن اداء الصادرات الجزائرية مقارنة بالسنوات السابقة (صندوق النقد العربي 2019).

3- التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية:

ان معرفة واقع تطور اداء التجارة الخارجية للجزائر في ظل منطقة التجارة الحرة العربية يكتسي اهمية لكونه يبين لنا اهم التغيرات في جانب الصادرات والواردات والميزان التجاري للدولة في ظل هذه الاتفاقية ولابراز ذلك نقوم بدراسة تطور حجم التجارة الخارجية البينية الاجمالية من جانب الصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي لها.

- اهمية منطقة التجارة الحرة العربية:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى (حساني، 2021-2020، ص78، 79):

-تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم المختلفة وتسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل، مع توفير الحماية للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية او البديلة.

-تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير الى الاسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار.

-تساعد منطقة التجارة الحرة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الاخرى في العالم.

-زيادة القدرة على التصدير لمنافسة السلع والخدمات المستوردة داخل منطقة التكامل الاقتصادي والقدرة على النفاذ الى اسوق الدول الاخرى غير الاعضاء ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الاخرى.

3-1: تطور اداء التجارة الخارجية الجزائرية: ان دراسة تطور اداء التجارة الخارجية للجزائر يرتكز على معرفة الوضعية الحالية وتقييم الاداء ومحاولة تطويره بابراز وضعية تطور مؤشرات التجارة الخارجية البينية الاجمالية،وكذا التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي للتجارة الخارجية، وسنعرض ذلك كما يلي:

جدول 06: تطور التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات البينية	2088	1575	2067	2631	2695
حصة الصادرات البينية	6.1	5.4	6	6.3	7.7
الواردات البينية	2468	2513	2041	2376	2235
حصة الواردات البينية	4.7	5.1	4.2	4.8	5.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية لسنة 2016، برنامج تمويل التجارة العربية، 2020 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان التجارة البينية بين الجزائر والدول العربية لم تتعدى عتبة 2695 مليون دولار في الصادرات سنة 2019 اما الواردات كذلك لم تتعدى مبلغ 2513 مليون دولار سنة 2016 ثم انخفضت الى 2235 مليون دولار سنة 2019 ، أي لم تتجاوز حصة الصادرات البينية من التجارة الاجمالية 7.7 **%**سنة 2019 في الصادرات و 5.2**%** في جانب الواردات. وهي معدلات ضعيفة لم ترق الى المستوى المطلوب وبالتالي على الدول العربية والجزائر خاصة ازالة كل العراقيل للرفع من التبادل التجاري البيني.

2-3: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية البينية:

سنبرز فيه اهم السلع المصدرة والمستوردة من طرف الجزائر في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واهم الدول المتعامل معها وذلك حسب الجداول التالية:

جدول 07:الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لسنة 2018:

البيان	الصادرات%	الواردات
الموارد الطبيعية	96	7.3
الزراعة	1	16.9
الصناعة	3	75.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، النشرة الفصلية، العدد 1، 2020،ص23.

من خلال الجدول يتبين ان الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع الموارد الطبيعية بنسبة 96% وهذا مايتبث عدم تنوعها وتركيزها على منتج واحد، اما على مستوى الواردات يغلب عليها المواد نصف المصنعة بنسبة 75 %والمنتجات الزراعية بنسبة 16.9% ، وبالتالي على الجزائر استغلال امكانياتها الصناعية والزراعية و تطويرها محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبعدها التوجه نحو التصدير بمنتجات متنوعة وتنافسية نحو الاسواق العربية.

*التوزيع الجغرافي للتجارة البينية:

جدول 08: التوزيع الجغرافي للتجارة البينية للجزائر سنة 2019

الدولة	القيمة (مليون دولار)	الدولة	القيمة
الاردن	40.7	المغرب	223.5
الكويت	1.7	قطر	7.5
لبنان	16.2	السعودية	1.2
ليبيا	23	تونس	949.5
موريطانيا	7.3	الامارات	11.9
مصر	380	الاجمالي	1662.6

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021،ص18.

من خلال الجدول نلاحظ ان التبادل التجاري للجزائر في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية يتم مع دول المغرب العربي بنسبة كبيرة وتحتل تونس المرتبة الاولى في التعامل بقيمة 949.5 مليون دولار سنة 2019 ، ثم المغرب بقيمة 223.5 مليون دولار ،اما خارج دول المغرب العربي تاتي مصر في المرتبة الاولى بقيمة 380 مليون دولار ، اما الدول العربية الاخرى تكاد تكون معدومة ،ويرجع هذا الى عامل القرب الجغرافي.

3-3: التحديات وفرص وافاق التجارة الخارجية العربية:

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية عراقيل اساسية تحد من تطور التجارة وعلى حركة ونشاط الاستثمار على المستوى العربي البيني ويظهر البحث على ارتفاع تكاليف النقل يتصدر المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية ويتصل معه مشكلة طول مدة العبور على المنافذ الجمركية وتحل القيود الفنية في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات ويليها في المرتبة الرابعة صعوبة الحصول على سمات الدخول الى اسواق الدول العربية

وهناك عدة اسباب اخرى ويعود اهمها الى ضعف التنسيق والتكامل في مجال الصناعات التحويلية والافتقار الى الترابط العنقودي في سلاسل القيمة في النشاطات الانتاجية والخدمية والتجارية الى جانب ضعف تكامل السياسات والمؤسسات المالية والتباين والاختلاف في السياسات المتعلقة بنشاطات الشركات الخاصة، ومجمل هذه التقديرات دولية، الا انها مؤشر على مدى حاجة العديد من الدول العربية لتعزيز صادراتها خصوصا الدول التي تنخفض فيها كثيرا نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تدل على اهمية زيادة تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة. (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2014-2015، 2016، ص18-20.)

* **عوائق وصول الصادرات الزراعية العربية الى الاسواق الاوروبية:** هي عديدة اهمها (سعد الله، 2016، ص103-105):

- مسالة قواعد المنشا: يطبق الاتحاد الاوربي قواعد منشا صارمة ،حيث يحدد درجة التغيير الكافي التي يجب ان يخضع لها المنتج،كي يعتبر بلد من البلدان انه هو منشا هذا المنتج.

- مشكلة النوعية في الاتحاد الاوربي:النوعية مشروطة في التعامل مع اكثر الاسواق تطورا مثل اسواق الاتحاد الاوربي وتشمل المعايير الفنية وتدابير الصحة والالتزام بالمواصفات البيئية.

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:تطالب الشراكة الالتزام بالمقاييس والمواصفات العالمية بما فيها الاجراءات الخاصة بحماية مثل تلك الحقوق مايشكل نوع اخر من الضغوط على الصادرات الزراعية والغذائية للدول العربية الشريكة.

- توسيع الاتحاد الاوربي والتجارة الزراعية: يمكن ان يكون لتوسع الاتحاد الاوربي نحو وسط وشرق اوربا اثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية وذلك في مجال التدفقات التجارية وامكانية احلال العمالة المحلية.

- التشابه في الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الاوربي مما يؤدي الى منافسة بين هاته الدول على غرار المغرب وتونس ومصر وسوريا.

اما معوقات تطور العلاقات التجارية البينية بين الدول العربية والنامية: تتمثل في (عارف العسان و حسين الوادي، 2010، ص237.) :

-وجود عوائق التجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، وجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالاضافة الى الجوانب السياسية والنزاعات الاقليمية وعقبات انتقال رؤوس الاموال.

- قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ماينتج في البلدان العربية اي انها منافسة لبعضها البعض وذلك ناتج من احلالها محل الواردات التي بني على اساسها التصنيع في معظم البلدان

بالإضافة الى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي افقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج. (كبير، 2006، ص81).

***فرص وافاق التجارة الخارجية العربية.**

تحضى التجارة العربية البينية في ظل الظروف الحالية بالعديد من الفرص التجارية على المستوى الدولي والمحلي ، ومن اهم هذه الفرص هي:

-زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية مما زاد من المساهمة وتحسين الاداء ونمط توزيع الموارد، ورفع الكفاءة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وكل ذلك سوف ينتج زيادة في انتاج السلع والخدمات في الدول العربية وبالتالي زيادة وتنمية التجارة العربية البينية.

-نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة والعربية تعمل على زيادة التبادل التجاري وتطوير اساليب التعاون بين البلدان.

--سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي مما يسهل تنمية التجارة البينية بما يعزز القدرة التنافسية للمصدر العربي، كما يسهل على الترويج للتجارة العربية البينية واقامة مشاريع مشتركة وامكانية التبادل التجاري والاستثماري بين شركائهم، بالاضافة الى دراسة امكانية انشاء تعاون تجاري اقليمي متواصل.

وامام توافر هذه الفرص لفتح افاق واعدة لتنمية التجارة العربية البينية وحاجة الدول العربية الى ذلك خاصة في الوقت الراهن ما يجعلها حريصة على ازالة كل العراقيل التي تعيق التجارة العربية (ثامر و عبيدة، 2021، ص461-465) .

وفي هذا الصدد على الجزائر مراجعة بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي ومعاودة فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وخصوصا مع انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية التي تعتبر البديل الامثل لزيادة التجارة البينية العربية واحلال الواردات الاوربية بالواردات العربية ،ولكن تبقى افاق التجارة الجزائرية في المنطقة العربية غامضة في ظل ارتباط المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي والصين، (زيرمي، 2016، ص206).

ان افاق تنمية الصادرات خارج المحروقات في ظل الاندماج الدولي يجب ان ياخذ بعين الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي للمؤسسات المصدرة، باستهداف اسواق جديدة، وهذا ماتعول عليه الجزائر من خلال الانظمام الى اتفاقية التجارة الحرة الاوربية ثم العربية والافريقية بحكم التقارب الجغرافي(العوادي،2015، ص198) الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير

لتنمية تنافسية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وفتح افاق للمنتجات المحلية في الاسواق العربية. (دريدي، جوان 2017، ص925).

4-الخاتمة:

تكتسي التجارة الخارجية العربية اهمية كبيرة لما ستوفره من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة التبادل التجاري، وبالتالي انشاء منطقة التجارة الحرة العربية كان لها الاثر الايجابي في الرفع من اداء التجارة العربية البينية وخاصة الجزائر،الى ان رغم ذلك لم ترقى التجارة العربية البينية الى الطموحات التي سطرتها الدول العربية وذلك راجع الى عدة عراقيل خاصة سياسية وجمركية ، وبالتالي لابد من بذل المزيد من المجهودات لزيادة التكامل التجاري العربي وفتح الاسواق العربية امام المنتجات العربية للرفع وتحسين اداء التبادل التجاري البيني العربي في المستقبل وجعل هذا التكتل بديلا حقيقيا للتكتلات الدولية خاصة الاتحاد الاوربي والصين ،وبالتالي اهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة:

-ما يزال حجم التجارة العربية البينية ضعيف في جانب الصادرات والواردات وتشكل نسبة متواضعة لاتتعدى 5 %من التجارة الدولية، كما ان هناك تباين في مستوى اداء التجارة الخارجية للدول العربية والتبادل التجاري بينها رغم توفر عوامل النجاح.

-ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ادت ولو بشكل متواضع الى زيادة المساهمة في اداء التجارة الخارجية العربية البينية في مجمل التجارة الخارجية ولكنها تعد احد الاساليب التي تمكن الدول العربية من تنسيق السياسات التجارية والاندماج الدولي وتفعيل التكامل الاقتصادي.

--حققت الجزائر من خلال الانظمام الى منطقة التجارة الحرة العربية بفتح العديد من الاسواق الجديدة العربية امام المنتجات المحلية ورفع اداء التجارة البينية الى مستويات معينة ،الى انها لم ترقى الى المستوى المطلوب ،رغم ذلك فتحت فرص وافاق واعدة في المستقبل كبديل للسوق الاوربية.

وعليه من اجل تحسين اداء التجارة الخارجية العربية البينية واستغلال الفرص نقترح:

- القيام بجهود اضافية مشتركة بين الدول العربية قصد تفعيل الاداء وزيادة التبادل التجاري عن طريق تعزيز فرص الشراكة والاستثمار العربي المشترك.

-التوقيع على الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف من اجل زيادة التجارة البينية والاستفادة من الفرص التصديرية والولوج الى الاسواق الخارجية الجديدة.

-على الجزائر العمل على تصدير المنتجات ذات الجودة العالية والتي لها ميزة تنافسية من اجل ضمان ولوجها الى الاسواق العربية.

5-قائمة المراجع:

-فريد النجار. (2002). تسويق الصادرات العربية. القاهرة: دار قباء.

-احمد عارف العساف، و محمود حسين الوادي. (2010). اقتصاديات الوطن العربي (الإصدار ط1). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-سعيد موسى، و واخرون. (2001). التجارة الخارجية (الإصدار ط1). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

-حسان بخيت. (2018-2017). تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الصادرات ،دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شرق اسيا خلال الفترة 1980-2014. اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

-عتيقة وصاف. (2013-2014). ،اثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر،1999-2009. اطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،.

-عمر حساني. (2021-2020). واقع وافاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية العالمية 2008. اطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم.

-اتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2014-2016. (2015). التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية. .

-الاونكتاد. (ديسمبر 2020). قاعدة البيانات .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،1996.

-الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص167.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (مارس2021). اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية.

-تقرير صندوق النقد العربي. (2020). اتجاهات التجارة الخارجية.

-تواتي بن علي فاطمة. (2013). ،استثمار مزايا التجمعات العربية الاقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف.

-حمزة العوادي. (2015). تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والافاق المستقبلية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية.

-سارة دريدي. (جوان 2017). التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات. مجلة دراسات اقتصادية،جامعة الجلفة.

-سمية كبير. (2006). اداء التجارة الخارجية العربية والبينية 2000-2004. الجزائر: مجلة شمال افريقيا،جامعة الشلف.

-عمار سعد الله. (2016). معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للاسواق الاوربية. مجلة العلوم الاقتصادية.
-حسن ثامر، و زهير عبيدة. (2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمامول. مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي.
-نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019، تقرير صندوق النقد العربي،ص8-9.
-نعيمة زيرمي. (2016). التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الافاق). المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة.